

جريدة الجمهورية 23/2/2013 بين الطائف وقانون الإنتخاب!

يوم اتجه ممثلو الأمة إلى مدينة الطائف للإتفاق على تعديلات دستورية لم يعلم أي منهم أن تطبيق هذا الإتفاق سيبدأ بعد ثلاثة وعشرون عاماً ، ويوم تبدأ محاولة التطبيق الصحيح لن يتقبل بعض النواب هذا الأمر معتقداً أن إتفاق الطائف هو إتفاق بين الغالب والمغلوب فما من داعٍ حتى الساعة للتنازل عن مكتسبات لا يوجد ما يبرر التنازل عنها!

ولما كانت ذهنية وضع الدساتير في الأنظمة التوافقية تقوم على إقرار المشرع الدستوري معايير توافقية للحكم ، يضعها المشرع نصب عينيه ويعمل بوحياها ، ومن أهم هذه المعايير التي أقرت في التعديلات الدستورية لعام 1990 " المناصفة " التي لا يشعر أحد من خلالها أنه مهمش ، والمناصفة هي المناصفة الفعلية وليست المثالثة أو المربعة . وقد انقضت عشرات السنوات منذ انعقاد مؤتمر الطائف للوفاق الوطني وإقرار التعديلات الدستورية في 1990/9/21 ولم تتحقق المناصفة بعد . وبدلاً من العودة إلى أهم القواعد التي بُني عليها إتفاق الطائف ظل التهميش قائماً والنكول بأهم مبادئ الطائف مستمراً...

اليوم يتعاطى البعض مع هذا الدستور وما تم الإتفاق عليه في الطائف وكأنه لا يعلم مضمون " المناصفة " أو يفسرها كما يحلو له ، دون التسليم بالمضمون الفعلي لهذه المناصفة والعمل بموجبها.

اليوم عارض البعض إقتراح اللقاء الأرثوذكسي ونحن نؤيد ونحترم وجهة نظره ، لكن البديل لا يمكن أن يكون قانون يحقق المناصفة ، وإذا كان يُخشى من الآلية المعتمدة في إقتراح اللقاء الأرثوذكسي فهناك عشرات الإقتراحات التي تؤمن المناصفة ، إما لا يتم التوافق على أي منها؟

أما ما صدر عن الأحزاب المسيحية في هذا الصدد وتحت شعار التمثيل الصحيح الذي يشكّل قضية محقة للبنانيين وتحديداً للمسيحيين ، وعلى سبيل المثال لا الحصر طرحت القوات اللبنانية قبل لقاء المسيحيين في بكركي الدوائر الصغرى ثم النسبية ثم إقتراح 61 دائرة وبعد أسبوع إقتراح 50 دائرة ثم اللقاء الأرثوذكسي (الذي يحقق المناصفة من دون حصول تحالفات وطنية قبل الإنتخابات) وهو يصب في مصلحة 8 آذار وحالياً يوجد إقتراح في جيب النائب عدوان ! فيما طرح التيار العوني قانون الدوحة كقانون يحقق " الشراكة " وهو فعلياً يحقق المراجعة ثم النسبية التي تحقق فعلياً المثالثة ثم إقتراح اللقاء الأرثوذكسي ، فيما طرح الكتائب 50 دائرة أولاً ثم تبنّى إقتراح اللقاء الأرثوذكسي ثم دوائر على أساس النظام الأكثرية بنسبة 70 ٪ من المقاعد و 30 دائرة على أساس النظام النسبي ! وحدهم الكتلة الوطنية والأحرار طرحوا بصورة ثابتة ومستمرة الدائرة الفردية على دورتين وهذا المشروع يحقق فعلاً المناصفة ، وفي المقابل طرح حزب الله النسبية التي تؤمن له الفوز في الإنتخابات ، ثم اللقاء الأرثوذكسي الذي يؤمن له الفوز أيضاً ، وهذه هي الخلفية الحقيقية لصحة التمثيل في مفهوم حزب الله ! فيما حركة أمل طرحت المحافظة كدائرة إنتخابية في العام 2004 ثم الدائرة الواحدة لكل لبنان مؤخراً ، ثم وافقت على إقتراح اللقاء الأرثوذكسي!!!

هذا كله صورة عن التخبّط الحزبي بسبب الإنطلاق لمعالجة هذا الخلل على قاعدة الريح والخسارة ، بدلاً من تحقيق الغاية التي أرادها صراحةً المشرع الدستوري.

أما ما يصدر حالياً عن (اللجنة النيابية الفرعية) من مشاريع متعددة التي تشبه إلى حد بعيد مقترحات "أبو ملحم" للتوفيق بين الأطراف السياسية على قاعدة أن الجميع ملزم بتدوق " السمك مع اللبن " حيث تم إقتراح نظام مبدق من خلال إقرار آلية الإنتخاب على أساس النظامين النسبي والأكثرية معاً ، وهذا ليس بالمطلوب ، بل المطلوب المناصفة التي تتحقق مع الدوائر الفردية بعد التأهيل على دورتين أو مع الدوائر الصغرى (بالحد الأدنى 47 دائرة) على قاعدة "One person one vote" ، أو في أي تقسيمات أخرى يزيد عدد الدوائر فيها عن 47 دائرة . فلما المواردية وطمر الرؤوس في الرمال؟

إنه زمن الحقيقة، حقيقة إتفاق الطائف، والبعد الأساسي لوجود لبنان الدولة فهلا صدقتم وعدّتم ولو مرة؟ وإذا فعلتم عندها نقول أن زمن تطبيق إتفاق الطائف قد حلّ.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد